Journal Of the Iraqia University (75-1) December (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502

Journal Of the Iraqia University

available online at

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام : فرص وتجارب لدول نامية بالتطبيق علي تجربتي دولة العراق وماليزيا

المدرس الدكتور اسراء سعد فهد سعود

الجامعة المستنصرية – كلية العلوم السياحية

The Role of Fiscal Policy in Achieving Sustainable Economic Growth: Opportunities and Experiences in Developing Countries with Application to the Cases of Iraq and Malaysia

Lecturer Dr. Israa Saad Fahad Saud

Mustansiriyah University. College of Tourism Sciences

Israa.saad@uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص

تهدف الدراسة إلى تحليل دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام مع التركيز على تجربة العراق ومقارنتها بالتجربة الماليزية كنموذج لدولة نامية نجحت في توظيف أدواتها المالية بفعالية. وقد اعتمدت الدراسة على منهج متعدد الأبعاد يجمع بين المنهج الوصفي والتحليلي والمقارن حيث تم تحليل الأدبيات الاقتصادية ذات الصلة، وجمع البيانات الكمية والنوعية من مصادر دولية ومحلية موثوقة بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والإحصاءات الرسمية والبيانات الصادرة عن الوزارات العراقية. وقد مكن هذا الإطار المنهجي من تقييم فعالية السياسات المالية في كل من العراق وماليزيا خلال الفترة (٢٠٠٣–٢٠٢٣) مع إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين البلدين وتوصلت النتائج أن ماليزيا تمكنت من توظيف السياسة المالية كأداة استراتيجية لتعزيز التنويع الاقتصادي وتحقيق النمو المستدام من خلال حزم تحفيزية وإصلاحات ضريبية وترشيد الدعم العام مما انعكس في تحقيق معدلات نمو مستقرة وقدرة على الصمود أمام الأزمات الاقتصادية العالمية. في المقابل كشفت التجربة العراقية أن الاعتماد االكبير على الإيرادات النفطية وضعف النظام الضريبي وغلبة الإنفاق الجاري على الإنفاق الاستثماري إضافة إلى تفشي ظاهرة الفساد وعدم الاستقرار السياسي جميعها عوامل أدت إلى تذبذب معدلات النمو وعدم نجاح السياسة المالية في تحقيق الاستدامة الاقتصادية.وقد اثبتت النتائج صحة فرض الدراسة الرئيسي والذي يتمثل في فعالية السياسة المالية بشكل إيجابي على تحقيق النمو الاقتصادي المستداواوصت الدراسة بضرورة تنويع مصادر الإيرادات العامة في العراق عبر إصلاح النظام الضريبي وتوسيع قاعدته وإعادة هيكلة الإنفاق العام لصالح الاستثمار في البنية التحتية ورأس المال البشري بالإضافة إلى إنشاء صندوق سيادي للموارد النفطية لضمان الاستقرار المالي المستدام للأجيال القادمة.الكلمات المفتاحية: السياسة المالية – الانفاق العام– الايرادات العامة – النمو الاقتصادي المستدام – الايرادات النفطية – الاصلاحات الاقتصادية.

Abstract :

This study aimed to analyze the role of fiscal policy in achieving sustainable economic growth, with a focus on Iraq's experience and a comparative assessment of Malaysia as a successful model of a developing country that has effectively utilized its fiscal instruments.The study adopted a multi-dimensional methodology, combining descriptive, analytical, and comparative approaches. Relevant economic literature was reviewed, and both quantitative and qualitative data were collected from reliable international and local sources, including the World Bank, the International Monetary Fund, official statistics, and data from Iraqi government ministries. This methodological framework enabled an evaluation of the effectiveness of fiscal policies in both Iraq and Malaysia during the period 2003–2023, highlighting the similarities and differences in the contexts of the two countries.The findings indicate that Malaysia successfully employed fiscal policy as a strategic tool to promote

economic diversification and sustainable growth through stimulus packages, tax reforms, and rationalization of public subsidies, resulting in stable growth rates and resilience to global economic crises. In contrast, the Iraqi experience revealed that excessive reliance on oil revenues, a weak tax system, the predominance of current expenditure over investment spending, combined with corruption and political instability, contributed to fluctuating growth rates and the failure of fiscal policy to achieve economic sustainability. Accordingly, the study recommends diversifying Iraq's sources of public revenue through tax system reform and broadening its base, restructuring public expenditure in favor of infrastructure and human capital investment, and establishing a sovereign wealth fund for oil resources to ensure long-term financial stability for future generations.**Keywords**: Fiscal Policy, Public Expenditure, Public Revenue, Sustainable Economic Growth, Oil Revenue, Economic Reforms.

أولا . المقدمة :

تُعد السياسة المالية من أهم الأدوات الاقتصادية التي تستخدمها الحكومات لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي المستدام إذ تسهم في تخصيص الموارد المالية بشكل فعال من خلال الإيرادات والنفقات العامة. في حين أن النمو الاقتصادي المستدام يتطلب استثمارات طويلة الأجل في التعليم والصحة و والبنية التحتية اذ تتيح تحقيق ذلك من خلال التنسيق بين الإنفاق العام وفرض الضرائب بأسلوب يوازن بين تحفيز الاقتصاد وضمان الاستقرار المالي. وتسعى الدول النامية إلى استخدام السياسات المالية لتحقيق النمو المستدام رغم التحديات الهيكلية التي تواجهها مثل تقلبات الأسعار العالمية عدم استقرار الأسواق المالية والاختلالات الاجتماعية والاقتصادية. ويأتي دور السياسات المالية كأداة أساسية لضمان استقرار الأسواق المحلية وتعزيز الاستثمار في القطاعات الحيوية لا سيما في الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية كالعراق أو تلك التي تسعى إلى التنويع الاقتصادي مثل ماليزيا.ومن هذا الاتجاه يمكن النظر إلى تجارب بعض الدول النامية التي نجحت في تطبيق سياسات مالية فعالة ساعدت في تحقيق النمو المستدام من أبرز هذه التجارب نجد تجربة كلا من العراق وماليزيا حيث تعكس كل منهما نمطاً مختلفاً من استراتيجيات السياسة المالية التي تبنَّتها الدولتان في إطار سياقات اقتصادية وسياسية متنوعة.فالعراق الذي يعد من أبرز اقتصادات منطقة الشرق الأوسط يواجه تحديات كبيرة تتعلق الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية وتحدبات ترتبط بالاستقرار السياسي والأمني ففي السنوات الأخيرةكان لدى الحكومة العراقية العديد من المحاولات لتحسين السياسة المالية من خلال زيادة الاستثمار في البنية التحتية وتطوير القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والصناعة ورغم هذه الجهود الان التحديات مستمرة فالعراق يواجه تحديات كبيرة تتعلق بإصلاح النظام الضريبي وتنفيذ السياسات المالية بشكل فعال وسط بيئة اقتصادية غير مستقرة.في المقابل تعتبردولة ماليزيا نموذجًا ناجحا في تطبيق السياسات المالية التي ساعدت على تحقيق التنوع الاقتصادي فمنذ التسعينات تبنت ماليزيا سياسة مالية تهدف إلى تقليل الاعتماد على تصدير النفط والغاز وتنويع مصادر الإيرادات من خلال دعم القطاعات غير النفطية مثل التصنيع والخدمات المالية والسياحة. اذ أدت الحكومة الماليزية دورًا محوريًا في توفير بيئة ملائمة للاستثمار المحلي والاجنبي مما أسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وزيادة قدرة الاقتصاد الماليزي على مواجهة التقلبات الاقتصادية العالمية.

ثانيًا. مشكلة الدراسة :

تكمن المشكلة البحثية في التساؤل الرئيس الآتي:كيف يمكن تفعيل دور السياسة المالية لتكون أداة فاعلة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في العراق في ظل ما يواجهه الاقتصاد من تحديات مالية وبنيوية؟

ثالثًا. أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها في تناولها موضوع السياسة المالية كأداة فعالة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الدول النامية من خلال إبراز قدرتها على الموازنة بين الاستقرار الاقتصادي ومتطلبات التنمية. كما تبرز أهميتها في المقارنة بين تجربة ماليزيا الناجحة في توظيف أدواتها المالية بكفاءة وتجربة العراق الذي لازال يعاني من اختلالات هيكلية وضعف في التوجيه الاستثماري طويل الأجل الأمر الذي يجعل من نتائج الدراسة إطارا عمليا يساعد صانعي القرار على تبني سياسات مالية أكثر كفاءة واستدامة.

رابعا .أهداف الدراسة :

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وكما يلي:

١- تحليل الإطار النظري للعلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي المستدام في ضوء النظريات الاقتصادية.

٢- تسليط الضوء على التحديات والفرص للعراق في توظيف سياسته المالية لتحقيق التنمية المستدامة

٣- دراسة وتحليل لتجارب دول نامية ناجحة في مجال السياسات المالية المستدامة كتجربة ماليزيا.

٤- تقييم واقع السياسة المالية في العراق ومدى فاعليتها في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

خامسًا. فرضيات الدراسة

: تسعى الدراسة لاختبار الفرضيات التالية :

١- تؤثر فعالية السياسة المالية بشكل إيجابي علي تحقيق النمو الاقتصادي المستدام .

٢- أدى الاعتماد المفرط علي الإيرادات النفطية وضعف التخطيط المالي طويل الأجل إلى تقليص قدرة سياسته المالية على دعم النمو والتنمية الاقتصادية في العراق.

سادسا. حدود الدراسة :

١-الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على تجربتين لدول نامية هما العراق وماليزيا حيث يمثل العراق نموذجا للاقتصاد الريعي المعتمد على النفط بينما تمثل ماليزيا نموذجًا ناجحا في التنويع الاقتصادي واستخدام السياسة المالية لتعزيز النمو المستدام.

٢- الحدود الزمانية: غطت الدراسة الفترة الزمنية الممتدة بين ٢٠٠٣-٢٠٢٣ كونها مرحلة شهدت تحولات جوهرية في السياسات المالية والاقتصادية في كل من العراق وماليزيا وتأثرت بالأزمات العالمية مثل الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨) وجائحة كورونا (٢٠٢٠).

سابعا. منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لبحث دور السياسة المالية في دعم النمو الاقتصادي المستدام، إضافة إلى المنهج المقارن لقياس أوجه التشابه والاختلاف بين العراق وماليزيا. واستندت إلى مراجعة الأدبيات الاقتصادية والبيانات الإحصائية الرسمية لتقييم تأثير السياسات المالية في مجالي الإيرادات والإنفاق العام على مؤشرات الاقتصاد الكلي.

ثامنا. هيكلية الدراسة : جاءت الدراسة في ثلاث مباحث وكالاتي

المبحث الأول . الإطار النظري والمفاهيمي :

أولا. مفهوم السياسة المالية وأهدافها وادواتها تعد السياسة المالية من أبرز السياسات الاقتصادية الكلية حيث تشكل أداة أساسية في يد الحكومات لتوجيه النشاط الاقتصادي ومعالجة الأزمات والصدمات التي قد تواجهه. ويتم ذلك عبر الاستفادة من أدوات هذه السياسة لتحقيق أهداف مثل تعزيز فرص التشغيل والمساهمة في تحقيق استقرار نسبي في الأسعار بالإضافة إلى دعم النمو الاقتصادي وتشجيعه. كما تهدف السياسة المالية إلى تحقيق توزيع أكثر إنصافًا للدخل بين الأفراد. ولهذا تعتمد الحكومات على تعديل شامل لمسار سياستها المالية و بما يضمن السيطرة على التحديات والأزمات أو الحد من آثارها وتداعياتها في سعيها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ويعود أصل مصطلح السياسة المالية إلى الكلمة الفرنسية Fisc حيث كان يستخدم في العصور الوسطى الأوروبية للإشارة إلى خزينة الملك أو ثروته الشخصية مما يبين ارتباطها التاريخي بموارد الدولة المالية. ومع تطور الفكر الاقتصادي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشرتوسع مفهوم هذه الكلمة ليشمل إدارة الدولة للإيرادات والنفقات ضمن إطار المالية العامة (طارق الحاج، ١٩٩٩،ص.٢٠) . وقد عكس هذا التطور انتقالا من المفهوم التقليدي المُقتصر على خزينة الملك إلى رؤية أكثر شمولية تمثل خطة الدولة في صياغة السياسات الاقتصاديةخاصة في ما يتعلق بميزانيتها وتداعيات ذلك على الاقتصاد الكلي كما تعكس تطلعات المجتمع وأهدافه المستقبلية حيث كانت تركز في الماضي على تمويل الاحتياجات العامة من موارد الموازنة العامة وقد أولى الاقتصاديون أهمية خاصة لتحديد المبادئ الرئيسية للموازنة العامة والعمل على ضمان توازنها . ومع ذلك فإن تحديد الاحتياجات العامة التي يجب الاستجابة لها يعتمد على قرارات تصدر من الجهات المختصة إذ قد تلحظ تناقضات احيانا تتطلب خطوات لضمان التوازن بين هذه الاحتياجات وتحقيق الأهداف المرجوة بكفاءة وبالتالي تبنى ركائز السياسة المالية على هذا التوازن الدقيق بين أولويات متعددة . (Brahim.2022pp 463-467)وتمثل السياسة المالية استخدام أدوات المالية العامة من خلال برامج الإنفاق والإيرادات العامة بهدف التأثير في متغيرات الاقتصاد الكلي بما يحقق النتائج المرغوبة ويحد من الآثار السلبية على الدخل والناتج القومي ومستوى التشغيل وسائر المتغيرات الاقتصادية (محمود ، زكريا ٢٠٠٠م ص١٨٢)وقد تعددت مفاهيم السياسة المالية وفقاً للنظريات الاقتصادية المختلف والتي تتمثل فيما يلي : (حماد سيف الدين، ٢٠١٥ص ٥: ٩)

- النظرية الكلاسيكية والتي تؤكد على أن تأثير السياسة المالية (مثل الإنفاق العام والضرائب) على النشاط الاقتصادي يبقى محدودا إذ يعزى تحقيق التوازن في السوق تلقائيا إلى ديناميكية الادخار والاستثمار. يقتصر دور الحكومة فيما يتعلق بالمالية العامة على مسؤوليات جوهرية كضمان الأمن و تحقيق العدالة وتطوير البنية التحتية الأساسية دون التدخل المباشر في معدلات النمو أو مستوى التشغيل.

– النظرية الماركسية وفقا لتلك النظرية تعتبر السياسة المالية أداة في يد الدولة الرأسمالية تسخر لضمان استمرار تراكم رأس المال وحفظ مصالح الطبقة البرجوازية الحاكمة ويتم توظيفها على وجه الخصوص لتنظيم الأزمات الدورية للنظام من خلال آليات الضرائب والإنفاق ومع ذلك تظل عاجزة عن معالجة التناقضات الهيكلية للرأسماليةولا تكتسب السياسة المالية بُعدًا تحرريًا إلا إذا تم استخدامها داخل منظومة اقتصادية اشتراكية موجه.

– أما النظرية الكينزية أتاحت فهما جديدا لأهمية السياسة المالية في مكافحة البطالة وتحفيز النمو الاقتصادي عبر تدخل الدولة من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب بغرض تعزيز الطلب الكلي بحسب كينزتعتبر السياسة المالية أداة فعلة قادرة على تحقيق استقرار اقتصادي وضمان تشغيل كامل

– في حين ترى النظرية النيوكلاسيكية أن فعالية السياسة المالية تعد أقل نسبيًا مقارنة بالسياسات النقدية في دعم النمو الاقتصادي ويرى هذا المنهج أن زيادة الإنفاق الحكومي كثيرًا ما تعيق الاستثمارات الخاصة نتيجة لمبدأ المزاحمة .(crowding out) وبناءً على ذلك يتوجب أن توجه السياسة المالية بحذر وتركيز ويفضل استخدامها لتحفيز المدخرات وتوجيه الاستثمارات نحو تحقيق أهداف طويلة الأجل.

– بينما ترى نظرية النمو الداخلي أن هناك أهمية كبرى للسياسة المالية كونها تسهم في تعزيز مستقبل الاقتصاد من خلال الاستثمار في التعليم البحث العلمي والبنية التحتية. وترى هذه النظرية أن هذه المجالات تشكل الأساس لرأس المال البشري والابتكار مما يجعل السياسة المالية وسيلة أساسية لدعم نمو اقتصادي مستدام من داخل النظام نفسه .(قطاف خليدة 2017 ص ٦: ١٠)

– ومن جهة أخرى تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة من التدابير الحكومية المتعلقة بإدارة الإنفاق العام وجمع الضرائب بهدف التأثير على الأداء الاقتصادي العام وخصوصا ما يرتبط بالطلب الكلي ومعدلات التوظيف و مستويات التضخم وعملية التنمية الاقتصادية المستدامة. وتعد السياسة المالية بمثابة أداة أساسية تستخدمها الحكومات لتنظيم الاقتصاد بما يشمل الإنفاق والضرائب والاقتراض لتحقيق استراتيجيات اقتصادية تعزز النمو وتحقق الاستدامة. (عكار . زينب شلال ٢٠٢٠ ص ٩٥)وتختلف فاعلية تلك السياسات بشكل خاص في الدول النامية اذ تتأثر بعوامل عدة مثل طبيعة الاقتصاد الوطني مدى فاعلية المؤسسات وادارة الموارد المتاحة الأمر الذي يؤثر حتمًا على مدى نجاح الحكومة في تحقيق استدامة تنموية وتعزيز أثر الإنفاق الحكومي .ويشمل نطاق السياسة المالية مجموعة من القرارات الاقتصادية المتصلة بالإنفاق العام الجوانب الضريبية والاقتراض كونها أدوات رئيسية لتحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف مثل استقرار الاقتصاد العام تعزيز النمو الاقتصادي المتوازن طويل الأمد تحسين العدالة في توزيع الدخل، وضمان توفير الخدمات الأساسية (حسين، بيداء رزاق ٢٠٢٢ ص٢٢٦ :٢٢٩). وعلى الرغم من ذلك فإن ناثير هذه السياسات يختلف في غالب الأحيان حسب طبيعة اقتصاد الدولة سواء كان مدفوعًا بالموارد الأساسية أو يعتمد على التنويع الاقتصادي بالإضافة إلى كفاءة استراتيجيات إدارة المالية العامة وأولويات التنمية الواجب التعامل معها سريعًا. لذا تعتمد نجاعة السياسة المالية بشكل رئيسي على الجمع بين النماذج الاقتصادية الحديثة والمناهج النظرية وتكييفها مع الوقائع الملموسة لتحسين مستوى الاستدامة الاقتصادية، أو توجيه الاقتصاد للتغلب على التحديات التي تعرقل ذلك.وبعد ان وضحنا السياسة المالية كفهوم بانها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة بخصوص الإيرادات والإنفاق والاقتراض للتأثير في النشاط الاقتصادي (مظهر، هشام كريم ٢٠٢٠ ص ٦٩) نتطرق الى ماتهدف اليه اذ تختلف أهداف السياسة المالية بحسب الظروف الاقتصادية السائدة ففي حالة الركود قد تتجه الحكومة إلى زيادة الإنفاق العام أو خفض الضرائب لتحفيز الطلب بينما في حالة التضخم قد تعمل على تقليص الإنفاق أو زيادة الضرائب لخفض الضغوط التضخمية وتتمثل أهم أهداف السياسة المالية في الاتي : (كنعان علي، ٢٠٠٣ ص.١٦٢)

١– تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الوطنية: أى توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة (الطبيعية– البشرية– الرأسمالية) إلى الاستخدامات التي تحقق أكبر منفعة اقتصادية واجتماعية مع تجنب إهدار الموارد أو استخدامها في أنشطة منخفضة الجدوى.

٢– تحقيق النمو الاقتصادي الأمثل ورفع مستوى التشغيل: وذلك من خلال تحفيز الاستثمار والإنتاج بما يضمن نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)وخلق فرص عمل جديدة، وهو ما يسهم في تقليل البطالة وتحسين مستويات المعيشة

٣–إعادة توزيع الدخل الاقتصادي: حيث تستخدم الحكومات أدوات السياسة المالية مثل الضرائب التصاعدية وبرامج الدعم الاجتماعي لتقليل الفجوة بين الطبقات الاجتماعية وضمان توزيع أكثر عدالة للثروة مع الاستفادة المثلى من الإمكانيات المادية والبشرية في المجتمع. وعليه فإن السياسة المالية ليست مجرد أرقام في الموازنة بل هي أداة استراتيجية لتوجيه الاقتصاد نحو أهداف محددة مثل الكفاءة والنمو والعدالة الاجتماعية

وتعتمد السياسة المالية على مجموعة من الأدوات التي تساعد الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأهم هذه الأدوات (جمال عبدالحليم ،٢٠١٩، ص ٣٢)

❖ الإيرادات العامة: وهي المصدر الرئيس الذي تحصل منه الحكومة على الأموال لتمويل نفقاتها وتشمل:

الإيرادات السيادية : مثل الضرائب سواء كانت (مباشرة وغير مباشرة، أو على الأفراد والأموال على الثروة والدخل أو على الاستهلاك أو ضرائب موحدة أو نوعية) بالإضافة إلى الرسوم و الغرامات و التعويضات والقروض الإجبارية وتشمل :

أ- القروض العامة: وتشمل القروض الاختيارية والإجبارية المحلية والأجنبية سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل وتستخدم لتمويل النفقات غير العادية أو المشروعات الكبرى.

ب-الرسوم : وهي مبالغ تدفع مقابل خدمة خاصة تقدمها الدولة، وتحقق منفعة عامة وخاصة.

ت-إيرادات أملاك الدولة (الدومين) : وتشمل الدومين العام (مثل الطرق والموانئ) والدومين الخاص (عقاري –صناعي– تجاري –مالي).

❖ النفقات العامة : وهي الأموال التي تنفقها الدولة لتلبية الحاجات العامة والتأثير في الاقتصاد وتنقسم إلى:

أ- النفقات الجارية وتكون تشغيلية ومتكررة سنويًا مثل الرواتب– الخدمات– النفقات التحويلية.

ب-النفقات الاستثمارية وتنفق لشراء أو تطوير أصول واستثمارات جديدة بهدف زيادة الإيرادات المستقبلية.

وبناءً على ما تقدم نستخلص أن السياسة المالية مجموعة من الإجراءات التي تعتمدها الدولة من خلال أدوات الإنفاق العام والضرائب بهدف توجيه النشاط الاقتصادي وتحقيق التوازن بين الاستقرار الكلي والنمو المستدام على المدى الطويل. فهي تستخدم من جانب لمعالجة الأزمات الدورية مثل الركود والبطالة ومن جانب آخر كوسيلة لتحقيق تعبئة الموارد وتوزيعها . بالإضافة إلى دورها كإطار لتعزيز العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل اذ تؤدي السياسة المالية دورا استراتيجيا في ترسيخ الاستثمار بمجالات التعليم والبحث العلمي والبنية التحتية لتحفيز الابداع وتطوير رأس المال البشري ومن ثم تتجلى السياسة المالية بطبيعتها المتكاملة بين دعم الاستقرار على المدى القصير والتنمية المستدامة على المدى الطويل.

ثانيا . مفهوم النمو الاقتصادي المستدام :

يعبر النمو الاقتصادي عن زيادة مستدامة في حجم الإنتاج الكلي للسلع والخدمات داخل الاقتصاد خلال فترة معينة ويتم قياسه عادةً بالناتج المحلي الإجمالي(**GDP**) الذي يبين القيمة الإجمالية للإنتاج من السلع والخدمات داخل حدود الاقتصاد الوطني ضمن فترة زمنية محددة وتعد هذه الظاهرة عنصراً أساسياً لتحسين الإنتاجية الاقتصادية وتعزيز رفاهية المجتمع إلا أن تحقيقها بشكل مستدام يتطلب توازنًا يأخذ في الاعتبار الجوانب البيئية والاجتماعية بجانب العوامل الاقتصادية .(محمد واخرون ، ٢٠٢٢ ص ٢)و يمتاز النمو الاقتصادي بعدة خصائص أبرزها تعزيز الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة و الصناعة والخدمات. كما يسهم في ارتفاع معدلات الدخل الفردي مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة بشكل عام. إلى جانب ذلك يتمثل في قدرة الحكومات والشركات على استثمار الموارد في مشاريع استراتيجية مثل البنية التحتية والتكنولوجيا وقد تعدد مفاهيم النمو الاقتصادي المستدام حسب النظريات الاقتصادية المختلفة والتي يمكن ايجازها بمايلي:(عبدالحليم شاهين ، ٢٠٢١، ص ص ١٤–٢٠)

– النظرية الكلاسيكية حيث يشير الكلاسيكيون مثل آدم سميث ودافيد ريكاردو أن النمو الاقتصادي يتطلب تراكم رأس المال وزيادة الإنتاجية عبر تقسيم العمل وتوسيع الأسواق. ومع ذلك فإن رؤيتهم للاستدامة تأثرت بمفهوم حالة السكون حيث يُعتقد أن ندرة الموارد الطبيعية ستؤدي عاجلًا أم آجلًا إلى تراجع معدلات النمو فمن وجهة نظرهم يُعتبر النمو مستداما لفترات قصيرة إلى حين مواجهة تحديات نقص الموارد الطبيعية.

– نظرية كارل ماركس حيث يرى أن علاقات الإنتاج الرأسمالية تحكم مسار النمو الاقتصادي. ويرى أن التراكم الرأسمالي يؤدي إلى أزمات متكررة بسبب فائض الإنتاج وغياب العدالة في توزيعه وفقًا للماركسية الاستدامة الاقتصادية تحت هيمنة النظام الرأسمالي مستحيلة لكنها تُصبح ممكنة من خلال إعادة هيكلة المجتمع باتجاه الاشتراكية

– أما النظرية الكينزية حيث أكد جون ماينارد كينز على أهمية الطلب الكلي في تعزيز النمو الاقتصادي ويُعتبر النمو المستدام أمرا ممكنا إذا نجحت السياسات النقدية والمالية في تحقيق توازن بين الادخار والاستثمار وضُمنت معدلات استخدام كاملة للموارد المتاحة

– النظرية النمو النيوكلاسيكي (سولو) ابتكر روبرت سولو عام ١٩٥٦ نموذجا للنمو يعتمد على دور رأس المال والعمل والتقدم التكنولوجي في تحسين الاقتصاد وبحسب النظرية النيوكلاسيكية يمكن تحقيق نمو مستدام عندما تسهم التكنولوجيا بشكل مستمر في تعويض تناقص العوائد من العاملين ورأس المال

– نظرية النمو الداخلي_تشكل النظرية مدرسة مع أعمال رومر ولوكاس في الثمانينيات والتسعينيات وتركزت على أهمية الابداع والتعليم والاستثمار في رأس المال البشري كعوامل دعم للنمو طويل الأمد الذي يتولد من داخل الاقتصاد نفسه فالاستدامة وفق هذه الرؤية ليست مرتبطة فقط بالتكنولوجيا بل أيضًا بتحفيز المعرفة وتطوير رأس المال البشري كما يُعد النمو الاقتصادي المستدام أحد الأشكال المهمة للنمو على المدى الطويل اذ يُركز على تحقيق زيادة مستدامة للناتج المحلي الإجمالي بشكل مستمر مع الحفاظ على توازن بين الجوانب الاقتصادية الاجتماعية والبيئية ويسعى هذا النمو للحفاظ على استمرارية التنمية وضمان العدالة الاجتماعية إلى جانب الحفاظ على الموارد الطبيعية .(عامر، روابح ٢٠٢٣ص ١٨)ويمكن تلخيص ابعاد النموالاقتصادي المستدام بالاتي (World Bank, 2024,p22) :

١- البعد الاقتصادي والذي يهدف إلى تحقيق استقرار في معدلات النمو وتنويع النشاطات الاقتصادية لتلبية الاحتياجات وتجنب الاعتماد الأحادي على قطاع محدد.

٢- البعد الاجتماعي والذي يشمل تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية وخفض معدلات الفقر وتوفير فرص عمل تتناسب مع متطلبات الحياة المعيشية

٣- البعد البيئي والذي يتمثل في إدارة فعالة للموارد الطبيعية و خفض الملوثات والانبعاثات غير الضرورية وتدعيم الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة . (UN, 2015,p.33)وبناءً على ما تقدم يعتبر النمو الاقتصادي المستدام عملية مترابطة وطويلة الأمد تهدف إلى تحقيق ارتفاع منتظم في الناتج الاقتصادي من خلال الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة مع التركيز على الابداع والتطوير التكنولوجي لضمان استمرار النمو وتجنب الأزمات الناتجة عن نفاد الموارد أو عدم استقرار النظام الاقتصادي مما يضمن إنصاف الأجيال الحالية والمستقبلية بشكل متوازن.

ثالثا :العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي

تُعد السياسة المالية ركيزة أساسية في إدارة الاقتصاد الكلي إذ تؤدي دورا محوريا في تدعيم النمو الاقتصادي باستخدام أدواتها الرئيسية كالإنفاق الحكومي والضرائب ويشير Auerbach إلى أن السياسة المالية الفعالة تتيح معالجة التقلبات الاقتصادية على المدى القصير إلى جانب دعم النمو المستدام من خلال تأثيرها على الطلب الكلي والاستثمار الخاص. .(ياسر محمود ٢٠٢٣ ص ٧٨٢ : ٧٩٣) ويشكل الإنفاق الحكومي على البنية التحتية أداة استراتيجية لتطوير الإنتاجية وتوفير بيئة موائمة للنمو الاقتصادي فالاستثمارات في مجالات النقل و الطاقة والاتصالات تسهم في تقليل تكاليف العمليات الاقتصادية وتوسيع الأسواق المحلية. ويبرز هنا تحليل الترابط الإيجابي بين الإنفاق الحكومي على البنية التحتية وارتفاع معدلات الناتج المحلي الإجمالي في الدول الأوربية الناشئة كما أن الإنفاق العام على رأس المال البشري كالتعليم والصحة يعزز من إنتاجية القوى العاملة مما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي طويل الأمد. كما أن الاستثمار الحكومي في المجالين يشكل عاملًا رئيسا لدعم النمو طويل المدى لاسيما في البلدان التي تتمتع بمؤسسات قوية. وتمثل السياسة المالية التوسعية أداة حيوية للتعامل مع فترات الركود الاقتصادي من خلال تدعيم الطلب الكلي وزيادة معدل التشغيل حيث أن الحزم التحفيزية المالية التي تتضمن زيادات في الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب تحقق مضاعفات مالية أكثر تأثيرا خلال أوقات الركود مقارنة بالأوقات الطبيعية . (مروة محمد مصطفى ٢٠٢٣ ص١٠٠٧ :١٠١٢)وفي المقابل تأتي السياسات المالية الانكماشية كضرورة لضبط مستويات التضخم والمحافظة على استقرار الأوضاع المالية العامة. كما يوضح تقرير (International Monetary Fund)أن تطبيق السياسات الانكماشية المدروسة قد يساعد في تقليل مخاطر الديون وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي.(International Monetary Fund , 2024, p. 22)وعلى جانب آخر تتأثر فعالية السياسة المالية بعوامل تجدر الإشارة إليها مثل مستوى الدين العام والانضباط المالي. ويظهر الاقتصاد الناشئ ذي الهيكلة المالية المرنة قدرة أكبر للاستفادة من السياسات التوسعية مقارنةً بالدول المثقلة بالمديونية. بالإضافة إلي أن سوء الإدارة المالية العامة قد يؤدي إلى أزمات الديون التي من شأنها أن تقيد الإمكانيات المستقبلية لتمويل النمو الاقتصادي. كما تؤدي الضرائب دورا هاما يتسم بطابع مزدوج فهي تمثل أداة أساسية لجمع الإيرادات العامة ولكنها قد تؤثر سلبًا على النشاط الاقتصادي إن لم تتم صياغتها بشكل مدروس وذلك لأن النظم الضريبية التي تحقق التوازن بين الكفاءة والعدالة تسهم في تعزيز الاستقرار في البيئة الاستثمارية بينما قد يؤدي فرض ضرائب مرتفعة إلى تعطيل النمو عبر تقويض المبادرات الاقتصادية علاوة على ذلك وفي مواجهة الصدمات الاقتصادية ذات الطابع العالمي مثل أزمة كوفيد–١٩ أظهرت السياسة المالية قدرتها على تقديم الدعم للاقتصادات التي تعرضت للضرر

وتعد السياسات التوسعية في ظل الأزمات الصحية والاقتصادية الكبرى خطوة ضرورية لمنع حدوث ركود حاد ما يبرر تأجيل معالجة العجز المالي خلال تلك الفترات الحرجة وبناءا على ما تقدم فان العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي تمثل تفاعلا معقدا وديناميكيا يتأثر بعوامل داخلية مثل كفاءة المؤسسات ومدى الالتزام المالي بالإضافة إلى عوامل خارجية متمثلة ببروز الأزمات الدولية وظروف التجارة العالمية. ويبقى نجاح السياسة المالية مرهونا بضرورة تحقيق مزيج متوازن بين سياسات الانكماش والتوسع مع وضع استراتيجيات إنفاق وضريبة شاملة تراعي خصوصيات اقتصاديات الدول.

المبحث الثاني. تجربة دولة ماليزيا في توظيف السياسة المالية لتحقيق النمو المستدام

-**اولاً. واقع السياسة المالية في ماليزيا :**تعتبر ماليزيا نموذجا حيويا بين الدول النامية التي تبنت سياسات مالية مرنة مكنتها من مواجهة تحديات اقتصادية كبرى منها الأزمة المالية الآسيوية (١٩٩٧–١٩٩٨)، والأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨–٢٠٠٩)، وأزمة كوفيد–١٩ (٢٠٢٠). وتميز النهج المالي الماليزي بطبيعته التكيفية عبر تنفيذ إصلاحات هيكلية في الإيرادات والنفقات وتعزيز نظم الحوكمة المالية إلى جانب مراجعة سياسات الدعم وبرامج التحفيز الاقتصادي (Omar Al–Kasasbeh,2023pp16 :21)و تتجلى أبرز مراحل السياسة المالية في ماليزيا فيما يلي: (السيد، منى حسن ٢٠١٨ ص ٤٤٦:٤٥٩) **المرحلة الأولي. مرحلة الاستقرار والتعافي (٢٠٠٠–٢٠٠٨)** :عقب الأزمة المالية الآسيوية انتهجت الحكومة الماليزية سياسة مالية توسعية وغير تقليدية شملت فرض قيود على تدفقات رؤوس الأموال وتثبيت سعر صرف الرينجيت مع ربطه بالدولار الأمريكي وبينما تم الانتقال إلى نظام التعويم المدار في العام ٢٠٠٥ ساعد هذا التوجه على تحقيق استقرار نقدي ومالي ما ساهم في الدخول في فترة نمو اقتصادي معتدل حتى حلول عام ٢٠٠٨ .**المرحلة الثانية. مرحلة التحفيز والتطويرات المالية (٢٠٠٩–٢٠١٨):**

١- مع الأزمة الكبيرة التي تسببت بها الأزمة المالية العالمية استجابت ماليزيا بخطط تحفيزية وصلت قيمتها إلى حوالي ٦٧ مليار رينجيت لتعزيز الاستثمارات المحلية والدولية إلى جانب إطلاق النموذج الاقتصادي الجديد في عام ٢٠١٠ الذي ركز على دفع الاقتصاد الوطني نحو قطاعات تعتمد على الابتكار والتنافسية إضافة إلى ذلكجاء برنامج التحول الاقتصادي لتنمية البنية التحتية ودفع عجلة الاقتصاد كما اتجهت الحكومة إلى خفض تدريجي للدعم على السلع الأساسية والوقود بجانب اعتماد نظام التسعير العائم في سنة ٢٠١٤ ما أسهم في الحد من الإنفاق المتكرر وتحقيق قدر أكبر من كفاءة المالية العامة **المرحلة الثالثة: تداعيات الأزمات والابتكارات التشريعية (٢٠١٩–٢٠٢٣)** :انكمش الاقتصاد بنسبة –٥.٥٪ خلال عام ٢٠٢٠ بسبب تداعيات كوفيد–١٩ مما تطلب تبني برامج طارئة لدعم الأسر وتقوية أوضاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى الصعيد التشريعي شهد العام ٢٠٢٣ اعتماد قانون تعزيز المسؤولية المالية الذي دخل حيز التنفيذ في بداية عام ٢٠٢٤ ووضع حدودا تضمن سقفًا للعجز المالي لا يتجاوز ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي ومستوى دين عام يلزم ألا يتخطى ٦٠٪ في خطوة تسعى إلى تأمين الشفافية وترسيخ الانضباط المالي (IMF, 2024, p. 19).**المرحلة الرابعة : استدامة وتعزيز الكفاءة خلال الفترة (٢٠٢٣–٢٠٢٤)**شهد عام ٢٠٢٣–٢٠٢٤ تحسنا ملحوظا في المؤشرات الاقتصادية حيث حقق الاقتصاد نموا بنسبة ٥.١٪ مقابل ٦.٤٪ عجزا ماليا في ٢٠٢١ مما يعكس نجاح السياسات الإصلاحية كما اتجهت الحكومة إلى اعتماد الدعم المستهدف للوقود والكهرباء بدلاً من الدعم الشامل وهو ما يتوقع أن يحسن كفاءة الإنفاق ويخفف العبء على المالية العامة في المقابل أوصى صندوق النقد الدولي بإعادة تفعيل ضريبة السلع والخدمات (GST) التي ألغيت عام ٢٠١٨ باعتبارها أداة فعالة لتوسيع القاعدة الضريبية وتعزيز الاستدامة المالية .ومما تقدم يتضح لنا أن السياسة المالية في ماليزيا مرت بأربعة مراحل ففي مرحلة الاستقرار (٢٠٠٠–٢٠٠٨) كان هناك فائض مالي ملحوظ بفضل تطبيق سياسات توسعية معتدلة وتثبيت سعر الصرف ومع الانتقال إلى مرحلة التحفيز (٢٠٠٩–٢٠١٨) شهدت النفقات زيادة جوهرية ما أدى إلى تقلص الفوائض متماشية مع جهود الحكومة لدعم الاقتصاد إثر الأزمة المالية العالمية بينما في مرحلة الأزمات (٢٠١٩–٢٠٢٣) انعكس تأثير الضغوطات الناتجة عن جائحة كوفيد–١٩ من خلال تراجع نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٠٪ على الرغم من تحقيق زيادة مطلقة في قيم الإيرادات بفعل البرامج الموجهة لدعم الأسر والشركات وأخيرًا في مرحلة الاستدامة عام (٢٠٢٣–٢٠٢٤) اذ بينت المؤشرات بوادر تحسن في كفاءة الإدارة المالية مع استمرار التأكيد العالمي على أهمية إعادة العمل بضريبة السلع والخدمات (GST) لتعزيز الإيرادات بموازاة النمو في الناتج المحلي. وهذا ما يوضحه الجد رقم (١) أدناه.**الجدول رقم (١) تطور إجمالي الإيرادات والنفقات والناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا خلال الفترة (٢٠٠٣–٢٠٢٣) مليار/ تريليون رنجيت ماليزي**

	إجمالي الايرادات العامة	إجمالي النفقات العامة	

السنوات	القيمة	كنسبة من GDP %	القيمة	كنسبة من GDP %	الناتج المحلي الاجمالي
٢٠٠٣	٣٤.٤	٢٣.٤٧	١٧.٦٠	١٧.٦٠	٤١٨.٧٧
٢٠٠٤	٣٥.٢٦	٢٢.٥٣	١٨.٩٠	١٨.٩٠	٤٧٤.٠٥
٢٠٠٥	٣٢.١٨	٢١.٧	٢١.٦٦	١٧.٧٠	٥٤٣.٥٨
٢٠٠٦	٣٤.٤٢	٢٢.٩٧	٢٢.٧٩	١٧.٧٠	٥٩٦.٧٨
٢٠٠٧	٤٨.٢	٢٣.٣٢	٢٣.٧١	١٨.١٠	٦٦٥.٣٤
٢٠٠٨	٤٦.٣	٢٣.٥٢	٢٥.٧٥	١٩.٦٠	٧٦٩.٩٥
٢٠٠٩	٤٢.٦٩	٢٥.٠١	٢٦.٤	٢١.٧٠	٧١٢.٨٦
٢٠١٠	٤٥.٨٥	٢٢.٢٩	٣٤.٤٧	١٨.٢٠	٨٢١.٤٣
٢٠١١	٤٧.٦٦	٢٣.٥٢	٤١.٧١	١٩.٧٠	٩١١.٧٣
٢٠١٢	٥٢.١	٢٥.٤	٤٢.٠٢	٢١	٩٧١.٢٥
٢٠١٣	٦١.٠٥	٢٤.٣	٤٤.٣١	٢٠.٦٠	١.٠٢
٢٠١٤	٥٩.٦٤	٢٣.٣٣	٤٥.٤١	١٩.٧٠	١.١١
٢٠١٥	٥٦.٠٤	٢٢.١٦	٥٠.٤١	١٨.٣٠	١.١٨
٢٠١٦	٥٩.٨٣	٢٠.٢٥	٤٨.٣٧	١٦.٨٠	١.٢٥
٢٠١٧	٥٨.٧٢	١٩.٦٣	٥١.٧٤	١٥.٨٠	١.٣٧
٢٠١٨	٦٧.١٧	٢٠.١٦	٥٣.٩٢	١٥.٩٠	١.٤٥
٢٠١٩	٦٩.٨٧	٢١.٥٧	٥٤.٢٣	١٧.٤٠	١.٥١
٢٠٢٠	٧٦.٩	٢٠.١٤	٥٥.٨	١٨.٥٠	١.٤٢
٢٠٢١	٧٥.٨٨	١٨.٤٢	٥٨.٧٧	١٧.٣٠	١.٥٥
٢٠٢٢	٨٦.٧٧	١٩.٨٤	٦١.٤١	١٧.٩٠	١.٧٩
٢٠٢٣	٨٨.٦٩٨	١٩.٦٢	٦٤.٩٣١	١٧	١.٩٣

المصدر. من إعداد الباحثة اعتمادًا على بيانات البنك الدولي، إحصائيات عدة سنوات مختلفة

- https://www.worldbank.org/en/country/malaysia/publication/malaysia-economic-monitor-reports?
https://data.adb.org/dataset/malaysia-key-indicators?utm -

يوضح الجدول رقم (١) مدى تطور إجمالي الإيرادات والنفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا خلال الفترة (٢٠٠٣–٢٠٢٣) حيث تشير البيانات إلى أن الإيرادات العامة ارتفعت من ٣٤.٤ مليار رنجيت في ٢٠٠٣ إلى نحو ٨٨.٧ مليار رنجيت في ٢٠٢٣ وهو ما يعكس توسع القاعدة الضريبية وتحسن كفاءة التحصيل المالي. ومع ذلك بقيت الإيرادات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مستقرة نسبيًا في حدود ٢٠–٢٥٪ ما يشير إلى محدودية النمو الهيكلي في الإيرادات مقارنة بالزيادة السريعة في الناتج المحلي أما على صعيد النفقات العامة فقد ارتفعت من ١٧.٦ مليار رنجيت في ٢٠٠٣ إلى ٦٤.٩ مليار رنجيت في ٢٠٢٣ بنسبة تقارب أربعة أضعاف خلال عقدين إلا أن النفقات كنسبة من الناتج المحلي تراجعت من نحو ١٨–٢١٪ في منتصف العقد الأول إلى حدود ١٧٪ في ٢٠٢٣ ما يعكس توجها تدريجيا نحو ضبط الإنفاق العام ضمن سياسات الاستدامة المالية. وتوضح البيانات وجود فوائض مالية متوسطة خلال السنوات مابين ٢٠٠٣ و٢٠٠٨ والتي تراوحت بين +١٠ و+٢٤ مليار رنجيت وذلك بفضل النمو القوي ما بعد الأزمة الآسيوية إلا أن هذه الفوائض تقلصت بعد عام ٢٠٠٩ مع الأزمة المالية العالمية حيث ارتفع الإنفاق التحفيزي بشكل كبير (٣٤.٥ مليار رنجيت في ٢٠١٠) مقارنة بالإيرادات (٤٥.٨ مليار رنجيت) مما قلص الفوائض وبعد عام ٢٠١١ اتجهت الموازنة نحو تسجيل مستويات فائض ضئيلة أو عجز محدود وهو ما يتسق مع تبني حزم التحفيز الاقتصادي وبرامج التحول الاقتصادي. أما على مستوى الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفع من ٤١٨.٧ مليار رنجيت في ٢٠٠٣ إلى نحو ١.٩٣ تريليون رنجيت في ٢٠٢٣

وهو ما يعكس نموا يفوق أربعة أضعاف خلال عقدين. ورغم هذا النمو بقيت نسبة الإيرادات والنفقات من الناتج المحلي في مستويات شبه ثابتة ما يكشف عن تحديات مرتبطة بفعالية السياسة الضريبية وتوسيع القاعدة الإيرادية

-**ثانيا. تقييم دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في دولة ماليزيا** :تُعد السياسة المالية إحدى أبرز الأدوات التي اعتمدتها ماليزيا لتحقيق استقرار اقتصادي ودفع عجلة النمو منذ انتهاء الأزمة الآسيوية وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للفرد تراوح بين ٢٪ و٧٪ خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٢٣) مما يعكس تفاعل الاقتصاد مع الدورات والأزمات العالمية من جهة ومن جهة أخرى يبين مرونة السياسات المالية رغم التحديات (World Bank, 2024) كما ركز المسارالمالي الماليزي بشكل كبير على الإنفاق الاستثماري الحكومي كعنصر أساسي لتعزيز النمو الاقتصادي وخاصة في مجالات البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية وقد أكدت التجارب أن الاستثمار في هذه القطاعات اسهم في زيادة الإنتاجية على المدى الطويل فضلا عن تمهيد الطريق نحو اقتصاد قائم على المعرفة والابداع الفكري كذلك لعبت الحزم التحفيزية دورا مهما لاسيما أثناء فترات الركود مثل أزمتي ٢٠٠٨ و٢٠٢٠ حيث أسهمت في تقليل تأثير الانكماش الاقتصادي وتخفيف معدلات البطالة أما من الناحية الضريبية فرغم أن الإصلاحات ساهمت في زيادة كفاءة الإيرادات إلا أن حصتها كنسبة من الناتج المحلي ظلت محدودة إلى حد ما مما دفع الحكومة للاعتماد بدرجة أكبر على سياسات الإنفاق التوسعية لتحفيز النمو ومع ذلك تمكنت ماليزيا من تقليص العجز تدريجيا منذ ٢٠١٥ بما يعزز استقرار السياسة المالية ويحد من المخاطر طويلة الأجل. وفي مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-١٩ أدى تبني برامج تحفيز مالية استثنائية دورا فاعلا في تفادي ركود اقتصادي واسع النطاق فقد بلغت هذه التدابير حوالي ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي وساهمت في دعم معدلات الاستهلاك المحلية وتعزيز الثقة العامة بالاقتصاد اذ أوصى صندوق النقد الدولي بضرورة توفير إيرادات ضريبية أكثر استدامة عبر إعادة تطبيق ضريبة السلع والخدمات (GST) لتعزيز النمو المستقبلي بطريقة أكثر استقرارا .(IMF, 2024, p. 27).وبناءً على ماتقدم يمكننا القول إن السياسة المالية الماليزية لعبت دورا مزدوجا بتعزيز النمو الاقتصادي عبر الإنفاق الاستثماري والتحفيز المالي فضلا عن إجراء إصلاحات تساهم في ضبط العجز وتدعم مرونة الاقتصاد أمام التقلبات وهذا ما يوضحه الشكل البياني (١) في أدناه.

الشكل رقم (1) . تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي سنوياً في ماليزيا خلال الفترة 2003-2023

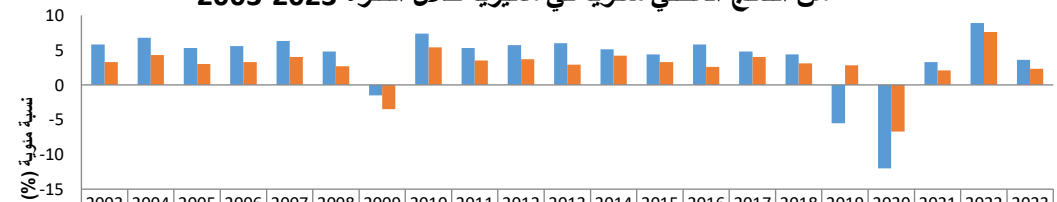

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
معدل نمو الناتج المحلي سنوياً %	5.8	6.8	5.3	5.6	6.3	4.8	-1.5	7.4	5.3	5.7	6	5.1	4.4	5.8	4.8	4.4	-5.5	-12	3.3	8.9	3.6
نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي سنوياً %	3.3	4.3	3	3.3	4	2.7	-3.5	5.4	3.5	3.7	2.9	4.2	3.3	2.6	4	3.1	2.8	-6.7	2.1	7.6	2.3

المصدر. إعداد الباحثة اعتمادًا علي قاعدة بيانات البنك الدولي – متاح على الرابط : https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.KD.ZG?end=2024&locations=MY&start=1997

يتبين من الشكل البياني رقم (١) أن الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٨) اتسمت بالاستقرار والتوسع حيث تراوحت معدلات نمو الناتج المحلي بين ٥٪-٦.٥٪ وهو ما يتسق مع السياسات المالية التوسعية بعد الأزمة الآسيوية حيث عززت الحكومة الإنفاق العام والاستثمارات في البنية التحتية وظهر تأثير ذلك في نمو نصيب الفرد الذي تجاوز ٣٪ في معظم السنوات أما خلال الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٩ انكمش الاقتصاد بمعدل -١.٥٪ وتراجع نصيب الفرد بمعدل -٢.٣٪. هذا يوضح الأثر المباشر للأزمة العالمية رغم الحزم التحفيزية التي أطلقتها الحكومة بقيمة ٦٧ مليار رنجيت ما ساعد على التعافي السريع في ٢٠١٠ بمعدل نمو ٧.٤٪ وفي المقابل خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٨ شهدت هذه المرحلة نموًا مستقرًا بين ٤-٦٪ للناتج المحلي بينما تراوح نمو نصيب الفرد بين ٢-٤٪ وهو ما يعكس فاعلية التحفيز والإصلاح الاقتصادي وبرنامج التحول الاقتصادي في تعزيز التنافسية وتقليل الاعتماد على الدعم العام. بينما في عام ٢٠٢٠ خلال جائحة (كوفيد-١٩) سجل الاقتصاد انكماشا حادا بلغ -٥.٥٪ وانخفض نصيب الفرد بنسبة -٦.٧٪. هذا الانكماش غير المسبوق دفع الحكومة لتبني برامج طارئة مثل حزمة بريهاتين لدعم الأسر والشركات

الصغيرة والمتوسطة مما أسهم في العودة للنمو في ٢٠٢١ بنسبة ٣.٢٪ ثم تسارع إلى ٨.٩٪ في ٢٠٢٢. وفي عام ٢٠٢٣ تباطأ النمو إلى ٣.٦٪ (٢.٣٪ للفرد) ما يشير إلى تراجع أثر الحزم التحفيزية وبدء مرحلة إعادة التوازن المالي عبر ضبط العجز وتعزيز الكفاءة في الإنفاق .

– **ثالثا . الدروس المستفادة من تجربة دولة ماليزيا:**

تعد ماليزيا نموذجا مشجعا للدول النامية والاقتصادات الريعية فيما يتعلق بتطبيق السياسات المالية المحفزة للنمو حيث أبدت قدرة استثنائية على تحويل التحديات إلى فرص مثمرة عبر التوفيق بين الحلول المالية السريعة والإصلاحات الهيكلية طويلة الأمد ويمكن تلخيص أبرز جوانب هذه التجربة كالتالي: (احمد محي الدين ٢٠١٩ ص ص ٧١-٧٤)

١- المرونة أثناء الأزمات حيث أكدت ماليزيا من خلال تطبيق سياسات مالية غير تقليدية عقب الأزمة الآسيوية مثل فرض قيود على تدفقات رؤوس الأموال وتثبيت سعر الصرف أهمية المرونة لتأمين الاستقرار النقدي والمالي في الأوقات الحرجة

٢- تطبيق الحزم التحفيزية استجابةً للأزمات الاقتصادية كالأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨-٢٠٠٩) وجائحة كوفيد-١٩ اذ اعتمدت برامج تحفيز ضخمة شملت دعم البنية التحتية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والفئات الأكثر احتياجا إن نجاح هذه السياسات مشروط بدقة استهداف الجهات المتضررة والفئات الأكثر عرضة للخطر

٣- ترشيد الدعم وإصلاح المصروفات فقد قامت الإدارة الماليزية بالتحول من تقديم دعما عاما إلى دعما موجه في قطاعات كالطاقة مثلا ساهم ذلك في تعزيز الكفاءة المالية وتقليل العجز مع الحفاظ على مستويات العدالة الاجتماعية اذ ابرزت هذه الإجراءات أهمية الإصلاح التدريجي والشفاف للحد من المشاكل الهيكلية القديمة

٤- تطبيق السياسة المالية تدعم تعزيز الإنتاجية فقد قامت الإدارة الماليزية بتطبيق خطوات مثل إطلاق النموذج الاقتصادي الجديد وبرنامج التحول الاقتصادي هدفت لتوجيه الاقتصاد المحلي نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية و بذلك تبين ماليزيا الطبيعة الاستراتيجية للسياسة المالية بحيث تمتد لتشمل دعم الابداع الفكري وزيادة التنافسية على مستوى عالمي

٥- الحوكمة والانضباط المالي من خلال تبني الدولة قانون المسؤولية المالية (٢٠٢٣) الذي يضع قيودا صارمة على العجز والديون يعكس حرص السلطات على مسالة الشفافية والانضباط في الإدارة المالية اذ تؤكد هذه المبادرات الحاجة إلى إطار تشريعي ملزم لضمان استدامة الإصلاحات المالية.

٦- تطبيق سياسات الإصلاح الضريبي تدريجيا اذ أبرزت التجربة الماليزية ضرورة أن ترتكز التحولات الضريبية الكبرى على أساس التدرج التدريجي حيث يتوجب موازنة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية كما أن توفير تعويضات تخفيف العبء على الفئات الأكثر تأثرا يضمن نجاح التنفيذ مع الحفاظ على العدالة السكانية.

وعليه تؤكد تجربة ماليزيا أن السياسات المالية الفعالة ليست فقط استجابة للأزمات بل هي أداة استراتيجية لإعادة هيكلة الاقتصاد وتحقيق الاستدامة وتبرز أهمية الجمع بين التوسع التحفيزي قصير الأجل والإصلاح المؤسسي طويل الأجل بما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي مع المحافظة على الاستقرار المالي.

المبحث الثالث.السياسة المالية في العراق بين الإمكانيات والإختلالات لتحقيق النمو المستدام:

– **اولا. واقع السياسة السياسة في العراق:**وضحنا سابقا ان السياسة المالية تمثل إحدى الأسس الجوهرية في إدارة الاقتصاد الكلي حيث تؤدي دوراً محورياً في تحقيق الاستقرار المالي ودعم النمو الاقتصادي المستدام اذ توظف الحكومات هذه السياسة كوسيلة لتنظيم الموارد عبر الموازنة العامة وموازنة الإنفاق والإيرادات بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة وفي العراق كان لهذه السياسة تأثير واضح خلال المدة الممتدة من (٢٠٠٣-٢٠٢٣) إذ شهدت تغيرات عديدة نتجت عن تحولاتٍ سياسية واقتصادية جوهرية أبرزت دور عائدات النفط وتأرجح أسعاره وسط بيئة مشوبة بالصدمات الأمنية والجيوسياسية ويمكن تصنيف هذه التغيرات إلى خمس مراحل أساسية وهي: (الجرجري , احمد خلف ٢٠٢٢ ص ٥٠٠: ٥١٤)

المرحلة الأولى. ما قبل التغيير السياسي (٢٠٠٠-٢٠٠٢) :اتسمت هذه الفترة بهيمنة الحصار الاقتصادي المفروض على العراق منذ عام ١٩٩٠ والذي ترك تاثيرا كبيرا في الحد من قدرة البلاد على إدارة سياساتها المالية استندت الدولة حينها إلى موارد محدودة من صادرات النفط في ظل برنامج النفط مقابل الغذاء في حين كانت الإيرادات الضريبية شبه غائبة نتيجة الركود الاقتصادي والانغلاق على المستوى الدولي. فقد تمركز الإنفاق الحكومي حول رواتب الموظفين والخدمات الحيوية كالصحة والتعليم بينما تراجع اللجوء إلى الاستدانة سواء داخليا أو خارجيا إلى حد

ضئيل جدا أدت هذه القيود إلى ركود اقتصادي حاد مع تدهور في معدلات النمو إلى قيم سالبة واهتراء في البنى التحتية إلى جانب تراجع واضح في القطاعات الإنتاجية.

المرحلة الثانية. رفع الحصار الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٩:مع رفع الحصار الاقتصادي والتغيير السياسي في ٢٠٠٣ شهد العراق تصاعدًا كبيرًا في عائدات النفط تحت تأثير الارتفاع العالمي للأسعار تبنت الحكومات سياسات مالية توسعية تجلت بزيادة الموازنات العامة وتركيز الإنفاق الجاري وبالأخص على الرواتب والدعومات الاجتماعية وعلى الرغم من تحقيق معدلات نمو اقتصادي إيجابية إلا أن هذا النمو كان هشا بسبب اعتماده الكبير على الاستهلاك بدلا من الاستثمار أو الإنتاج الحقيقي (Ismael, 2019, p.145). أما النظام الضريبي فقد بقي ضعيا بينما اقتصر الاقتراض على أشكال من المساعدات الدولية والقروض الخارجية مثل صندوق التنمية للعراق بالإضافة إلى محدودية الاستثمار العام مقارنة بتوسع الإنفاق الجاري أضعفت الأثر المستدام للسياسات المالية

المرحلة الثالثة. الطفرة الريعية المتسارعة (٢٠١٠–٢٠١٣) في هذه المرحلة استغلت الادارة العراقية خلال تلك الفترة موجات الارتفاع التاريخية في أسعار النفط التي تجاوزت فيها الأسعار حاجز ١٠٠ دولارا للبرميل مما مكن العراق من تحقيق فوائض مالية ضخمة ركزت الحكومة في هذا المركز الزاخر ماليا على توسعة الإنفاق حيث اعطي الاستثمار في مشاريع البنية التحتية والإسكان حجماً كبيرا ما جعل الاقتصاد يشهد نموا بلغ أكثر من ٩٪ وفق تقديرات البنك الدولي لعام ٢٠١٢. ورغم ذلك بقيت أسس هذا النمو مرتبطة بشكل رئيس بإيرادات النفط وسط غياب إصلاحات هيكلية للنظام الضريبي بينما ظل مستوى الفساد والبيروقراطية يشكل عائقا كبيرا أمام تعزيز الاستدامة الاقتصادية (World Bank, 2022, p.56).

المرحلة الرابعة. تحديات التنظيمات الإرهابية وتداعيات انخفاض أسعار النفط (٢٠١٤–٢٠١٧):ففي هذه الفترة واجه العراق أزمة مزدوجة تمثلت في تمدد تنظيم داعش على رقعة واسعة من الأراضي العراقية بالإضافة إلى تراجع أسعار النفط إلى أقل من ٤٠ دولارا للبرميل جاء رد الحكومةعبر اتباع نهج مالي يتسم بالانكماش إلى حد ما حيث تم تخفيض الاستثمار وزيادة الإنفاق العسكري والأمني ولتأمين التمويل لجأت الدولة إلى الاقتراض داخليا عبر إصدار سندات الخزينة وخارجيا من خلال التعاون مع صندوق النقد والبنك الدولي. (IMF, 2023,p.41) كما أن محاولات الحكومة لتعزيز الإيرادات عبر زيادة الرسوم والضرائب غير المباشرة لم تؤتِ ثمارا اقتصادية ملحوظة وبالتالي انحدر الناتج المحلي الإجمالي ليسجل معدلات نمو سالبة وصلت في بعض السنوات إلى –٢.٥٪ .

المرحلة الخامسة. آثار جائحة كورونا (٢٠١٨–٢٠٢٣):تميزت هذه الفترة بتقلبات حادة على مستوى السياسات المالية ففي عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ استفاد العراق من تعافي أسعار النفط وعزا ذلك إلى تبني سياسات مالية توسعية شملت زيادة الرواتب وفرص العمل وتعزيز برامج الدعم الاجتماعي. لكن في عام ٢٠٢٠ أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقهقر حاد في أسعار النفط مما أوقع العراق في أزمة مالية دفعت الحكومة إلى تقليص الإنفاق غير الضروري والاعتماد بصورة أكبر على حلول الاقتراض ما أدى إلى انكماش اقتصادي بلغ –١١٪ لعام ٢٠٢٠ (World Bank, 2022, p. 62). مع انتعاش أسعار النفط في ٢٠٢١ بدأت حدة الأزمة تخف مع تحقيق بعض التعافي الاقتصادي لكنه ظل ضعيفا وغير مستند إلى تنويع فعلي في النشاط الاقتصادي .وبذلك يتضح أن السياسة المالية التي تبنتها العراق خلال فترة (٢٠٠٣–٢٠٢٣) مرت بفترات تذبذب تتأرجح ما بين نهج التوسع والانكماش وذلك استجابة لعبء صدمات أسعار النفط والصراعات الأمنية والسياسية. فقد تميزت المرحلة ما قبل عام ٢٠٠٣ بتقشف اقتصادي فرضته ظروف الحصار لتتبنى الحكومة بعد ٢٠٠٣ سياسة مالية توسعيه عززته طفرة الأرباح النفطية في الفترة بين ٢٠١٠ و٢٠١٣ لكن مع تداعيات أزمة داعش (٢٠١٤–٢٠١٧) وأزمة جائحة كورونا (٢٠٢٠) أجبر الدولة مجددًا على سياسات تقليص الإنفاق وزيادة برامج الاقتراض. مما يدل على غياب رؤية مالية استراتيجية تتسم بالاستدامة مع تركيز غالب الإنفاق الحكومي على البنود الجارية مثل الرواتب والدعم الاجتماعي بدلاً من تدعيم استثمارات تنموية فاعلة وفي ظل ضعف النظام الضريبي ظل اعتماد العراق على الاقتراض موجها نحو سد العجز بدل إيجاد فرص للنمو الاقتصادي (World Bank,2022,p.65). وبذلك ظل الاقتصاد العراقي رهينة لتقلبات السوق النفطية معرضا بشكل كبير للصدمات الخارجية في غياب إصلاحات هيكلية وإدارية شاملة ومستدامة (IMF, 2023, p. 49).وعليه فإن الاتجاه العام للسياسة المالية العراقية كان قصير الأمد معتمدا على النفط بشكل شبه مطلق وهو ما جعل النمو الاقتصادي غير مستدام ومعرضا بشدة للصدمات الخارجية وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٢) في أدناه.**الجدول رقم (٢) تطور إجمالي الإيرادات والنفقات والناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال الفترة (٢٠٠٣–٢٠٢٣)** **مليون دنيار**

	إجمالي الايرادات	إجمالي النفقات	

السنوات	إجمالي الايرادت العامة		إجمالي الايرادات النفطية		إجمالي الإيرادات الضريبية		النفقات العامة		النفقات الجارية		النفقات الاستثمارية		الناتج المحلي الاجمالي
	القيمة	كنسبة من GDP%	القيمة	كنسبة من GDP%	القيمة	كنسبة من GDP%	القيمة	كنسبة من GDP%	القيمة	كنسبة من GDP%	القيمة	كنسبة من GDP%	
٢٠٠٣	٢,١٤٦	٧,٢٥	١,٨٤١	٦,٢٢			١٩.٨٢	٦,٧٠	١,٧٨٤	٦,٠٣	١,٩٨	٠,٦٧	٢٩,٥٨٥
٢٠٠٤	٣٢,٩٨	٦١,٩٥	٣٢,٦٢	٦١,٢٨	١٥٩	٠.٢٩	٣٢,١١	٦٠,٣٣	٢٩,١٠	٥٤,٦٦	٣,٠١	٥,٦٦	٥٣,٢٣٥
٢٠٠٥	٤٠,٤٣	٥٥,٠٨	٣٩,٤٨	٥٣,٦٨	٤٩٥	٠.٦٧	٢٦,٣٧	٣٥,٨٦	٢١,٨٠	٢٩,٦٥	٤,٥٧	٦,٢١	٧٣,٥٣٣
٢٠٠٦	٤٩,٠٥	٥١,٣١	٤٦,٩٠	٤٩,٠٧	٤٨٠	٠.٥٠	٣٣,٤٨	٣٥,٠٣	٢٧,٤٦	٢٨,٧٢	٦,٠٢	٦,٣٠	٩٥,٥٨٧
٢٠٠٧	٥٤,٩٦	٤٨,٩٨	٥٣,١٦	٤٧,٦٩	١,٣٩٧	١.٢٥	٣٣,٥٤	٣٠,٠٩	٢٥,٨٢	٢٣,١٦	٧,٧٢	٦,٩٢	١١١,٤٥٥
٢٠٠٨	٨٠,٦٤	٥١,١٠	٧٩,١٣	٥٠,٣٩	٩٨٥	٠.٦٢	٥٩,٤٠	٣٧,٨٣	٤٥,٥٢	٢٨,٩٩	١١,٨٨	٧,٥٦	١٥٧,٠٢٦
٢٠٠٩	٥٥,٢٤	٤٢,٢٥	٥١,٧١	٣٩,٥٨	٣,٣٣٤	٢.٥٥	٥٢,٥٦	٤٠,٢٣	٤٢,٠٥	٣٢,١٨	١٠,٥١	٨,٠٤	١٣٠,٦٤٣
٢٠١٠	٧٠,١٧	٤٢,٨٩	٦٦,٨١	٤١,٢٣	١,٥٣٢	٠.٩٤	٦٤,٣٥	٣٩,٧٠	٤٤,٨٧	٢٧,٦٩	١٩,٤٧	١٢,٠١	١٦٢,٠٦٤
٢٠١١	١٠٣,٩٨	٤٦,٠١	٩٨,٠٩	٤٥,١٣	١,٧٨٣	٠.٨٢	٦٩,٦٣	٣٢,٠٤	٥٦,٠١	٢٥,٧٧	١٣,٦٢	٦,٢٦	٢١٧,٣٢٧
٢٠١٢	١١٩,٨١	٤٦,٩٩	١١٦,٥٩	٤٥,٨٦	٢,٦٣٣	١.٠٣	٩٠,٣٧	٣٥,٥٤	٦٩,٦١	٢٧,٣٨	٢٠,٧٥	٨,١٦	٢٥٤,٢٢٥
٢٠١٣	١١٣,٨٤	٤١,٥٨	١١٠,٨٧	٤٠,٥٢	٢,٨٧٦	١.٠٥	١٠٦,٨٧	٣٩,٠٦	٧٢,٢٢	٢٦,٣٩	٣٤,٦٤	١٢,٦٦	٢٧٣,٥٨٧
٢٠١٤	٩٧,٦١	٣٩,٥٦	٩٧,٠٧	٣٦,٤٤	١,٨٨٥	٠.٧٠	٨٣,٥٥	٣١,٣٧	٥٨,٦٢	٢٢,٠١	٢٤,٩٣	٩,٣٦	٢٦٦,٣٣٢
٢٠١٥	٦٦,٤٧	٣٤,١٤	٥١,٣١	٢٦,٣٥	٢,٠١٥	١.٠٣	٧٠,٣٩	٣٦,١٦	٥١,٨٣	٢٦,٦٢	١٨,٥٦	٩,٥٣	١٩٤,٦٨٠
٢٠١٦	٥٤,٤٠	٢٧,٦٢	٤٤,٢٦	٢٢,٤٧	٣,٨٦١	١.٩٦	٦٧,٠٦	٣٤,٠٥	٥١,١٧	٢٢,٠١	١٥,٨٩	٨,٠٧	١٩٦,٩٢٤

٢٠١٧	٧٧,٣٣	٣٤,٨٨	٦٥,٠٧	٢٩,٣٥	٦,٢٩٨	٢.٨٤	٧٥,٤٩	٣٤,٠٥	٥٩,٠٢	٢٦,٦٢	١٦,٤٦	٧,٤٢	٢٢١,٦٦٥
٢٠١٨	١٠٦,٥٦	٣٩,٦٢	٩٥,٦١	٣٥,٥٥	٥,٦٨٦	٢.١١	١٠٤,١٥	٣٨,٧٣	٧٩,٥٠	٢٩,٥٦	٢٤,٦٥	٩,١٦	٢٦٨,٩١٨
٢٠١٩	١٠٧,٥٦	٣٨,٩٥	٩٩,٢١	٣٥,٢٤	٤,٠١٤	١.٤٢	١٣٣,١٠	٤٨,١٩	١٠٠,٠٥	٣٦,٢٣	٣٣,٠٤	١١,٩٦	٢٨١,٤٨٤
٢٠٢٠	٦٣,١٩	٢٨,٧٥	٥٤,٤٤	٢٧,٠٥	٤,٧١٨	٢.٣٤	١٤٨,٦٠	٧٣,٨	١١٣,٣١	٥١,٥٥	٣٥,٢٩	١٦,٠٦	٢٠١,٢٤٩
٢٠٢١	١٠٩,٠٨	٣٦,٢	٩٥,٢٧	٣١,٦٠	٤,٥٣٦	١.٥٠	١٢٣	٤٠,٨	٩٦	٣١,٩	٢٧	٩	٣٠١,٤٣٩
٢٠٢٢	١٦٢,٦٩	٤٨,٢	١٥٠,٠٠	٤١	٦,٢٠٠	١,٧	١٤١	٣٨,٥	١٠٨	٢٩,٥	٣٣	٩	٣٨٣,٠٦
٢٠٢٣	١٦٣,٤	٤٢,٨	١٥٢,٠٠	٣٩,٨	٦,٥٠٠	١,٧	١٤٥	٣٨	١١٠	٢٨,٨	٣٥	٩.٢	٣٨٢

المصدر: من أعداد الباحثة باعتماد على المصادر التالية :

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي الإحصاء- المجموعة الإحصائية السنوية- الإحصاءات المالية لسنوات (٢٠٠٣-٢٠٢٣).
- وزارة المالية العراقية - البيانات الاقتصادية والاحصائية لسنوات (٢٠٠٠-٢٠٢٣).
- البنك المركزي العراقي- دائرة الإحصاء والأبحاث-المؤشرات الاقتصادية- البيانات الاقتصادية والاحصائية لسنوات (٢٠٠٠-٢٠٢٣).
- البنك المركزي العراقي - الموقع الاحصائي سنوات متفرقة متاح على الرابط https//www.cbi.iq

يتبين من الجدول رقم (٢) مدى تطور الإيرادات العامة والنفقات والناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٢٣) حيث يتضح أن الإيرادات النفطية تشكل أكثر من ٩٠٪ من الإيرادات العامة في معظم السنوات، كما في ٢٠٠٨ (٧٩.١ مليار من أصل ٨٠.٦ مليار دينار). هذا يعكس الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي ويؤكد هشاشته أمام تقلبات أسعار النفط . أما الإيرادات الضريبية لم تتجاوز ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في أحسن الحالات (مثل ٢٠١٧ و٢٠١٩)، مما يوضح محدودية النظام الضريبي وضعف دوره في تمويل الموازنة وهذا مايعمق الاختلال الهيكلي في المالية العامة. كما يبين الجدول هيمنة الإنفاق الجاري على الموازنة اذ أن النفقات الجارية (الرواتب والدعم) تستحوذ على أكثر من ٧٠٪ من إجمالي النفقات في معظم السنوات. ففي ٢٠١٩ بلغت النفقات الجارية ١٠٠ مليار دينار من أصل ١٣٣ مليار. هذا النمط يعكس ضعف التخصيص للاستثمار والتنمية طويلة الأمد. كذلك نجد ان هنالك تذبذب حاد في النفقات الاستثمارية فعلى الرغم بعض تزايد الانفاق الاستثمارى خلال الطفرة النفطية (٢٠١٢-٢٠١٣) إلا أن النفقات الاستثمارية انخفضت بشكل حاد خلال الأزمات (٢٠١٤-٢٠١٧، ٢٠٢٠) ففي ٢٠٢٠ مثلًا بلغت ٣٥ مليار فقط مقابل ١١٣ مليار للنفقات الجارية أي بنسبة لا تتجاوز ١٦٪ من إجمالي الإنفاق. وفيما يخص الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع بشكل واضح خلال سنوات ارتفاع أسعار النفط (٢٠١٢-٢٠١٣، ٢٠١٨-٢٠١٩) بينما انخفض بشدة في سنوات الأزمات (٢٠١٤-٢٠١٥، ٢٠٢٠). هذا يثبت الارتباط المباشر بين النمو الاقتصادي والتقلبات النفطية دون وجود دعائم إنتاجية بديلة .وعليه يتبين أن السياسة المالية في العراق خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٢٣) اتسمت بغياب الاستقرار والاستدامة فقد ظلت رهينة أسعار النفط مع نظام ضريبي ضعيف وهيمنة الإنفاق الجاري على حساب الاستثمار ونتيجة لذلك كان النمو الاقتصادي متذبذبا وغير مستدام يتوسع في فترات الطفرة النفطية وينكمش في أوقات الأزمات وهذا يبرز الحاجة إلى إصلاحات هيكلية جوهرية في المالية العامة تشمل تنويع مصادر الإيرادات وتطوير النظام الضريبي وزيادة الإنفاق الاستثماري الموجه نحو البنية التحتية والتنمية الإنتاجية.

- **ثانياً. تقييم دور سياسة المالية في العراق في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام:** تعتبر السياسة المالية من أدوات السياسة الاقتصادية التي يُعتمد عليها لتحقيق النمو في العراق إلا أن فاعليتها بقيت محدودة بسبب الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية في تشكيل الموازنة العامة. ويوضح الشكل رقم (٢) تحركات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى جانب نصيب الفرد منه خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٢٣) اذ يبين بوضوح

أن النمو الاقتصادي تميز بتقلبات حادة مما يعكس هشاشة الاقتصاد وعدم نجاح السياسة المالية في تحقيق استقرار أو استدامة للنمو. فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٣ انكماشا شديدا بلغ –٣٦.٧٪ نتيجة للحرب والاضطرابات المؤسساتية تلاه انتعاش حاد في ٢٠٠٤ بمعدل نمو تجاوز ٥٣٪ بفضل زيادة إنتاج النفط والدعم الدولي (World Bank, 2024, p.6). إلا أن هذا التعافي لم يستمر بشكل متوازن إذ تفاوتت معدلات النمو بين النمو الإيجابي (كما في ٢٠٠٨ و٢٠١٢) والانكماش السلبي خلال عامي (2014 و٢٠٢٠) وذلك بفعل تقلبات أسعار النفط والأزمات الأمنية والصحية حيث بلغ الانكماش–١٢٪ عام ٢٠٢٠ جراء تأثير جائحة كوفيد–١٩ وانخفاض الطلب على النفط (IMF, 2023, p.44). أما فيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي أوضحت البيانات أن أي مكاسب في النمو الاقتصادي لم تكن مستدامة أو منظمة ففي الواقع انخفض هذا المؤشر بشكل كبير في أوقات الأزمات مما يكشف عن محدودية تأثير السياسة المالية في تحسين ظروف المعيشة بشكل مستدام اذ بقي الاقتصاد يعتمد في أغلبه على عوامل خارجية مثل أسعار النفط غالبًا إلى جانب الظروف السياسية المحلية

الشكل رقم (2) . تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي سنوياً في العراق خلال الفترة 2003-2023

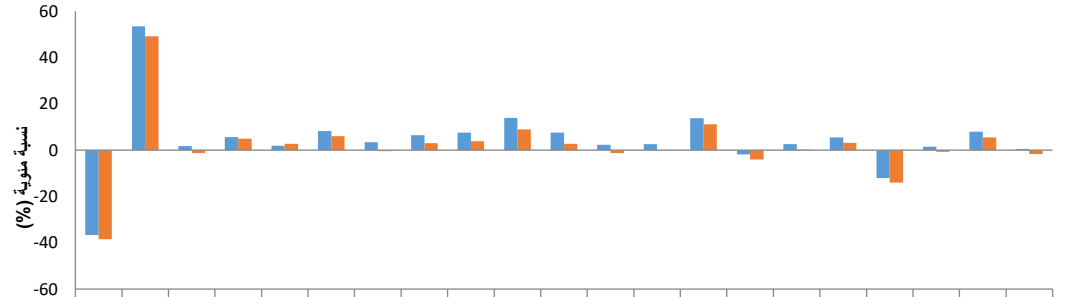

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
معدل نمو الناتج المحلي سنوياً %	-36.7	53.4	1.7	5.6	1.9	8.2	3.4	6.4	7.5	13.9	7.6	2.3	2.6	13.8	-1.8	2.6	5.5	-12	1.5	8	0.5
نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي سنوياً %	-38.5	49.1	-1.3	4.9	2.7	6.1	-0.4	3	3.8	8.9	2.7	-1.3	-0.2	11.1	-4	0.3	3.1	-14	-0.7	5.5	-1.7

المصدر. إعداد الباحثة اعتمادا علي قاعدة بيانات البنك الدولي ، متاح على: https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2024&locations=IQ&start=1996

اذ يتبين من الشكل رقم (٢). أن متوسط معدل النمو الاقتصادي في العراق بلغ ٣.٦٪ خلال الفترة (٢٠٠٣–٢٠٢٣) كما سجل معدل النمو الحد الأعلى عام ٢٠٠٤ بنسبة ٥٣.٤٪، وهو يعكس انتعاش الاقتصاد بعد رفع الحصار وبدء تدفق الإيرادات النفطية.بينما قدر الحد الأدنى معدل بنسبة –٣٦.٧٪ عام ٢٠٠٣ نتيجة الحرب وسقوط النظام وما تبعها من انهيار اقتصادي شاملوفي المقابل نجد أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي سنوياً في العراق بلغ ١١٪ خلال الفترة (٢٠٠٣–٢٠٢٣) اذ سجل الحد الأعلى نسبة ٤٩.١٪ عام ٢٠٠٤ ، أما الحد الأدنى بلغ بنسبة –٣٩٪ عام ٢٠٠٣.وبناءا على ما تقدم يؤكد تناقض النمو الاقتصادي وتذبذبه علي أن السياسة المالية اتجهت بشكل أساسي نحو الإنفاق الجاري على حساب الاستثمارات طويلة الأجل، ما حال دون بناء أساس اقتصادي متنوع يمكنه الصمود أمام الأزمات · لذلك فإن السياسة المالية العراقية لم تنجح حتى الآن في إرساء نمو مستدام يُخفف من تعرض الاقتصاد للتذبذبات الداخلية والخارجية. ولتحقيق الاستدامة مستقبلا ينبغي التركيز على إصلاح شامل للسياسة المالية عبر تنويع مصادر الإيرادات بعيدا عن النفط وتدعيم فعالية النظام الضريبي وزيادة الاستثمار في مشاريع استثماريّة قادرة على دعم الاقتصاد بشكل مستدام (World Bank, 2024, p. 10).

ثالثًا. التحديات والفرص أمام السياسة المالية في العراق :

تواجه السياسة المالية للعراق تحديات عديدة ذات طابع بنيوي ومؤسسي تحد من قدرتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام ويمكن تلخيص أبرز هذه التحديات فيما يلي:

١- هيمنة الإيرادات النفطية على الموازنة : اذ تعتمد الموازنة بشكل كبير على العوائد من قطاع النفط، والتي تشكل أكثر من ٩٠٪ من الإيرادات العامة في معظم السنوات هذا الاعتماد يجعل الاقتصاد العراقي أكثر عرضة للتأثر بالتقلبات في أسعار النفط العالمية مما يؤدي إلى دورات مالية تتميز بتوسع أو انكماش حاد. (World Bank, 2022, p.44).

٢- ضعف منظومة الضرائب : اذ يتسم النظام الضريبي في العراق بقاعدة ضريبية محدودة وضعف في آليات التحصيل حيث تشكل الإيرادات الضريبية أقل من ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي لتكون بذلك واحدة من النسب الأضعف عالميا هذا القصور يضعف إمكانات تنويع مصادر الدخل العام. (IMF, 2023, p.17).

٣- التركيز العالي على الإنفاق الجاري : حيث يتم تخصيص أكثر من ٧٠٪ من الموازنات السنوية للرواتب والدعم وتوفير الخدمات الاجتماعية بينما يستمر الاستثمار العام في مستويات ضئيلة وغير مستقرة ما يعيق تطوير قاعدة اقتصادية مستدامة. (Al-Fatlawi & Al-Janabi,2021, p.88).

٤- ارتفاع معدلات الفساد والإجراءات البيروقراطية : اذ يشكل الفساد المالي والإداري تحديا كبيرا كونه يقوّض كفاءة استخدام الموارد ويؤثر سلبا على تنفيذ المشاريع التنموية مما يقلل من التأثير الإيجابي للسياسة المالية.

٥- أوضاع أمنية وسياسية غير مستقرة : غالبا ما تؤثر التوترات السياسية وضعف الاستقرار الأمني ميل السياسات الحكومية نحو الاعتماد المؤقت على الحلول قصيرة الأمد بدلا من وضع خطط استراتيجية تنموية بعيدة المدى.

وعلى الرغم مما ذكر من تحديات نجد ان هنالك بعض من الحلول والفرص التي يمكن للسياسة المالية العراقية الاستفادة منها لتنظيم الاقتصاد وتدعيم النمو المستدام:

١- تنويع موارد الإيرادات الحكومية من خلال تحسين تحصيل الضرائب وتوسيع تغطية النظام الضريبي، بالإضافة إلى التحول تدريجيا نحو الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة لتقليل التبعية على النفط كمصدر أساسي للإيرادات. (IMF, 2023, p. 22).

٢- تعديل هيكلة الإنفاق العام حيث يمكن تخفيف التركيز على الإنفاق الجاري بشكل تدريجي مع توجيه جزء أكبر من الميزانية للاستثمار في مشروعات البنية التحتية والتكنولوجيا النظيفة والقطاعات الرئيسة مثل التعليم والصحة والطاقة لتوفير الأساس لنمو مستدام طويل الأمد. (World Bank, 2022, p. 51).

٣- الاستثمار في الفوائض النفطية اذ يمكن توجيه العائدات الزائدة الناتجة عن النفط نحو صناديق سيادية، على غرار الدول الخليجية، بهدف تأمين استقرار مالي طويل الأمد وضمان الموارد للأجيال المقبلة .

٤- الإصلاح المؤسسي ومكافحة الفساد_يعد تطوي الانفتاح المالي ووضع أنظمة قوية للرقابة الداخلية والخارجية مطلبا ضروريا لرفع كفاءة إدارة السياسة المالية وبناء علاقات ثقة مستقرة بين الدولة والمجتمع.

٥- التكامل في الاقتصاد الإقليمي والدولي من خلال تبني استراتيجية لتوسيع الشراكات التجارية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، يستطيع العراق الاستفادة من ميزاته الجغرافية وموارده الطبيعية لتحقيق نمو اقتصادي قائم على أسس لا تتعلق بالنفط فقط

وبذلك يتضح أن السياسة المالية في العراق أمام لحظة حاسمة حيث يؤدي غياب التعديلات الهيكلية إلى إبقاء الاقتصاد عرضة لتأثيرات انخفاض أسعار النفط والأحداث الطارئة في المقابل يعد التركيز على التنويع الاقتصادي وتطبيق الإصلاحات المؤسسية فرصة واعدة لتدعيم لاستقرار المالي والنمو المستدام خلال الفترة المقبلة.

رابعاً. السياسات المقترحة لتعزيز فعالية السياسة المالية في العراق: بينا ان السياسة المالية هي إحدى الأدوات الأساسية لتوجيه النشاط الاقتصادي في العراق خاصة في ظل اعتماده الكبير على الإيرادات النفطية وما تسببه من تقلبات هيكلية ومالية اذ تشير العديد من الدراسات إلى أن رفع كفاءة الإنفاق العام وتوجيهه إلى القطاعات الإنتاجية يشكل مدخلا أساسيا لدعم النمو الاقتصادي المستدام حيث يساهم هذا التوجه في تنويع القاعدة الاقتصادية ويحد من الاعتماد على العائدات الريعية(Tanzi v 2011 p 47)ومن بين السياسات المقترحة هي إعادة هيكلة النظام الضريبي و توسيع القاعدة الضريبية لتشمل مختلف الأنشطة غير النفطية مما يقلل العجز المالي وييسهم في تأمين استدامة الإيرادات الوطنية وذلك لان تحسين إدارة الضرائب وزيادة الالتزام الضريبي يمكن أن يسهم بصورة مباشرة في تدعيم الموارد المحلية ودعم قدرة الحكومة على تمويل مشاريع استثمارية ضرورية كذلك يعد تعزيز الشفافية والرقابة على الإنفاق العام خطوة حاسمة للحد من الفساد والهدر المالي بما ينعكس إيجابياً على ثقة المستثمرين المحليين منهم والدوليين. وذلك لان أن مكافحة الفساد والارتقاء بالكفاءة المؤسسية يرفع من فعالية السياسة المالية ويعزز من قدرتها على تحقيق الأهداف المتعلقة بدفع عجلة النمو وعند النظر في أولويات السياسة المالية فإن الاستثمار في تطوير البنية التحتية وتحسين جودة الخدمات العامة يصبح كضرورة لتحفيز النشاط الاقتصادي إذ لا يعزز ذلك الطلب الإجمالي فقط بل يؤدي أيضاً إلى رفع الإنتاجية على المدى الطويل فمع زيادة مخصصات الإنفاق الاستثماري مقابل الإنفاق التشغيلي تسهم في تأسيس قاعدة اقتصادية أكثر تنوعاً . وعلى صعيد السياسة الاقتصادية العامة

فإن اعتماد سياسة مالية تبتنى على تحقيق التوازن بين استقرار الاقتصاد وتحفيز الاستثمار يعد توجها استراتيجيا كما أن التوسع المالي خلال فترات الركود يسهم في تعزيز النمو بينما يساعد ضبط الأوضاع المالية في أوقات الانتعاش على تقليل التذبذبات الاقتصادية وحماية الاستقرار الكلي ونؤكد هنا ان تحقيق التناغم بين السياسة المالية والسياسة النقدية مطلبا أساسياً لبلوغ الأهداف الاقتصادية الكبرى إذ يُسهم هذا التعاون في السيطرة على التضخم وتوجيه السيولة نحو المجالات الأكثر إنتاجية. (Khan, M. H. 2005 ,p 27)وتشير الدراسات الحديثة إلى أن افتقار العراق للتنسيق الفعّال بين السياستين أسهم في تفاقم الفجوات الاقتصادية، مما يدعو إلى إعادة النظر في الهياكل المؤسسية لتعزيز مستوى التكامل بينهما

تاسعا. الخاتمة (الاستنتاجات والتوصيات) :

الاستنتاجات :

١. تعد السياسة المالية أداة محورية للنمو المستدام حيث تشكل السياسة المالية تشكل وسيلة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام عبر أدواتها الرئيسية (الإنفاق العام– الضرائب– الاقتراض) وأن فعاليتها ترتبط بكفاءة الإدارة الاقتصادية والمؤسسات.

٢. بينت الدراسة أن ماليزيا استطاعت توظيف السياسة المالية بمرونة عالية من خلال الحزم التحفيزية ترشيد الدعم الإصلاحات الضريبية والاستثمار في البنية التحتية والتعليموهو ما ساعدها على تحقيق نمو اقتصادي مستقر ومرونة أمام الأزمات.

٣. أكدت النتائج أن العراق ظل رهينا للإيرادات النفطية التي شكلت أكثر من ٩٠٪ من الإيرادات العامة مع غلبة الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق الاستثماري وضعف النظام الضريبي الأمر الذي أدى إلى تقلبات حادة في معدلات النمو وعدم تحقيق استدامة اقتصادية.

٤. تم إثبات صحة الفرضية القائلة بأن فعالية السياسة المالية تؤثر إيجابا على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في حالة ماليزيا بينما لم تتحقق في حالة العراق نتيجة لغياب التنويع الاقتصادي والتخطيط طويل الأجل. اذ أظهرت المقارنة أن ماليزيا نجحت في جعل السياسة المالية أداة استراتيجية لإعادة هيكلة الاقتصاد وتعزيز الاستدامة بينما عجز العراق عن ذلك نتيجة الاضطرابات السياسية والاقتصادية. ومن هنا تبرز ضرورة تبني إصلاحات هيكلية في السياسة المالية العراقية لتنويع مصادر الإيرادات وزيادة الاستثمار طويل الأمد.

٥. أكدت النتائج صحة الفرضية القائلة بأن الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية وضعف التخطيط المالي طويل الأجل يقلصان قدرة السياسة المالية على دعم النمو وهو ما ظهر بوضوح في التجربة العراقية. فقد توصلت النتائج أن الاعتماد المفرط على النفط في العراق جعل الاقتصاد هشًّا أمام تقلبات الأسعار العالمية وأدى إلى ضعف قدرة السياسة المالية على أداء دورها التنموي. بينما أظهرت تجربة ماليزيا أن تنويع مصادر الإيرادات والتوجه نحو الاستثمار في التعليم والبنية التحتية مكّن السياسة المالية من لعب دور استراتيجي في تحقيق نمو أكثر استدامة.

التوصيات :

١– ضرورة تنويع مصادر الإيرادات العامة من خلال إصلاح النظام الضريبي وتوسيع قاعدته ليشمل الأنشطة غير النفطية مع تعزيز آليات التحصيل الضريبي والحد من التهرب لتقليل الاعتماد شبه المطلق على الإيرادات النفطية.

٢– العمل على إعادة هيكلة الإنفاق العام من خلال التحول التدريجي من هيمنة الإنفاق الجاري (الرواتب والدعم) إلى توسيع الإنفاق الاستثماري الموجه نحو البنية التحتية والتعليم والصحة والطاقة المتجددة، بما يعزز النمو طويل الأجل.

٣– تدعيم الحوكمة المالية ومكافحة الفساد، عبر تبني آليات رقابية أكثر صرامة وشفافية في إدارة المال العام مع تفعيل دور الأجهزة الرقابية المستقلة للحد من الهدر المالي والفساد الذي يقوض فاعلية السياسة المالية.

٤– إنشاء صندوق سيادي للموارد النفطية من خلال استثمار الفوائض النفطية في صندوق سيادي على غرار بعض الدول الخليجية، لتأمين الاستقرار المالي طويل الأمد، وحماية الاقتصاد من تقلبات أسعار النفط، وضمان العدالة بين الأجيال.

٥– تحقيق التناغم بين السياسة المالية والسياسة النقدية عبر التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية بما يحقق التوازن بين الاستقرار والتحفيز وذلك عبر دعم الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية والحد من التضخم، وضبط مستويات الدين العام.

٦– بناء رؤية استراتيجية طويلة الأجل عبر الاعتماد علي سياسات مالية متوسطة وطويلة المدى تركز على التنمية المستدامة بدل المعالجات الظرفية بحيث تكون قادرة على تقليل هشاشة الاقتصاد العراقي أمام الصدمات الداخلية والخارجية مع الاستفادة من التجربة الماليزية كنموذج.

عاشرا. قائمة المصادر :

المصادر العربية

١. طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩

٢. محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠م

٣. كنعان علي، المالية العامة والإصلاح المالي في سورية، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، دمشق، ٢٠٠٣م

٤. حماد سيف الدين، السياسة المالية أثرها على الاستثمار دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر– بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2015.

٥. قطاف خليدة 2017 دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر ٢٠٠٠ – ٢٠١٥ رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خضير

٦. جمال عبدالحليم النور أبكر، اثر السياسة المالية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في السودان جامعة النيلين – كلية الدراسات العليا – أطروحة دكتوراه، الخرطوم ٢٠١٩

٧. السيد، منى حسن ، دور السياسة المالية في التحول الاقتصادي: ماليزيا كنموذج جامعة بني سويف – كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ،مصر ٢٠١٨

٨. عكار، زينب شلال ٢٠٢٠ أثر السياسة المالية والنقدية علي أداء سوق العراق للأوراق المالية: دراسة تطبيقية في سوق العراق للفترة ٢٠٠٩–٢٠١٨ مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية

٩. ، بيداء رزاق ٢٠٢٢ أثر السياسة المالية في متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق: دراسة تحليلية قياسية للمدة ٢٠٠٣–٢٠٢٠ مجلة الأقتصادي الخليجي

١٠. مظهر، هشام كريم ٢٠٢٠ دور السياسة المالية في تحقيق التنويع الاقتصادي في العراق: دراسة تحليلية مجلة الدراسات والبحوث التجارية جامعة بنها – كلية التجارة

١١. محمد واخرون ،مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربيةدراسات اقتصادية صندوق النقد العربي العدد ١٠٦ ٢٠٢٢

١٢. عبدالحليم شاهين ٢٠٢١ ، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي ، سلسلة دراسات تنموية المعهد العربي للتخطيط بالكويت العدد ٧٣

١٣. عامر، روابح ٢٠٢٣ دراسة لبعض محددات النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة ١٩٨٠–٢٠١٩ مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

١٤. ياسر محمود ٢٠٢٣ دور السياسة الضريبية في تحقيق زيادة معدلات نمو السياسة الضريبية في مصر بالتطبيق علي الإيرادات الضريبة خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتي ٢٠٢٠ مجلة حقوق دمياط كلية الحقوق جامعة دمياط

١٥. مروة محمد علي مصطفى ، دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاحتوائي في مصر دراسة قياسية مجلة التجارة والتمويل كلية التجارة جامعة طنطا –مصر ٢٠٢٣

١٦. احمد محي الدين ،التجربة الاقتصادية الماليزية التقويم والدروس المستفادة – كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الإسكندرية – مصر ٢٠١٩

١٧. الجرجري , احمد خلف ، السياسة المالية وأثرها في عرض النقد في العراق للمدة ١٩٩٠–٢٠٢٠ مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية جامعة تكريت – كلية الإدارة والاقتصاد ، ٢٠٢٢

١٨. وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي الإحصاء– المجموعة الإحصائية السنوية– الإحصاءات المالية لسنوات (٢٠٠٣–٢٠٢٣).

١٩. وزارة المالية العراقية – البيانات الاقتصادية والاحصائية لسنوات (٢٠٠٠–٢٠٢٣).

٢٠. البنك المركزي العراقي– دائرة الإحصاء والأبحاث–المؤشرات الاقتصادية– البيانات الاقتصادية والاحصائية لسنوات (٢٠٠٠–٢٠٢٣).

٢١. البنك المركزي العراقي – الموقع الاحصائي سنوات متفرقة متاح على الرابط https//www.cbi.iq

بالمصادر الاجنبية :

1- Ismael, T. (2019). Public expenditure and economic development in Iraq. Iraqi Economic Review, 5(1), 45–62.

2- Tanzi, V. (2011). Government versus markets: The changing economic role of the state. Cambridge University Press.
3- Khan, M. H. (2005). Growth and poverty reduction: The role of fiscal policy in developing countries. Oxford University Press.
4- International Monetary Fund. (2023). Iraq: 2022 Article IV Consultation—Press Release; Staff Report. Washington, DC: IMF.
5- International Monetary Fund. (2023). Malaysia: 2023 Article IV Consultation—Press Release and Staff Report. Washington, DC: IMF.
6- International Monetary Fund. (2024). Fiscal Monitor: Fiscal Policy in the Great Election Year. Washington, DC: IMF.
7- International Monetary Fund. (2024). Iraq: 2024 Article IV Consultation—Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Iraq. Washington, DC: IMF.
8- International Monetary Fund. (2024). Malaysia: 2024 Article IV Consultation—Press Release; Staff Report; and Statement. Washington, DC: IMF.
9- International Monetary Fund. (2025). Iraq: 2025 Article IV Consultation—Press Release; Staff Report; and Informational Annex. Washington, DC: IMF.
10-World Bank. (2022). Iraq Economic Monitor: Navigating the Perfect Storm Redux. Washington, DC: World Bank.
11-World Bank. (2024). Malaysia Economic Monitor: April 2024—Bending Bamboo Shoots: Strengthening Foundational Skills. Washington, DC: World Bank.
12-World Bank. (2024). Malaysia Economic Monitor: October 2024—Farming the Future. Washington, DC: World Bank.
13-World Bank Open Data. GDP and Economic Indicators. Iraq: Malaysia:
14-United Nations. (2015). Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development. New York: United Nations.
15-Al-Fatlawi, O., & Al-Janabi, M. (2021). Numerical Simulation of Gas Lift Optimization Using Artificial Intelligence for a Middle Eastern Oil Field. Journal of Petroleum Research and Studies, 14(3), 52–74.
16-Al-Kasasbeh, O. M. (2023). The Nexus Between Renewable Energy Consumption and Economic Growth: Empirical Evidence from Jordan. International Journal of Energy Economics and Policy, 13(2), 194–199.
17-Brahim, R. (2022). The Influence of Fiscal Policy on Economic Growth: The Cases of Algeria and Morocco. ٤٧٦–٤٦٣ ,(١)٩ ،. Algerian Journal of Economic Development